

صوت البحرين

سوء تغذية من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

تقرير العفو الدولية

ولا يبدو ان الخليج في العهد الامريكى الجديد يبشر بخير لابناء المنطقة. اذ ان جميع الدلائل تشير الى ان السلطة مصممة في المضي على نهجها الدكتاتوري وحكمها المطلق وكبت الحريات وقمع المعارضين.

جولة وزير الدفاع الامريكى

قام وزير الدفاع الامريكى ديك تشينى بزيارة دول «مجلس التعاون» الست في الاسبوع الاول لشهر مايو، تباحث خلالها مع المسؤولين رول الترتيبات التي توتيتها الولايات المتحدة. ومن هذه الترتيبات نشر قوات برية خي الكويت واستخدام البحرين مركزا لقيادة القوات الامريكى المركزية واقامة مناورات عسكرية بحرية وبرية وجوية مشتركة وتخزين الاسلحة الامريكى في مكان ما في الخليج لكي تتمكن القوات الامريكى من استخدامها متى شاعت.

اما بشأن ما نشر من اشاعات لاقامة قوة عسكرية عربية - خليجية فقد تبخر امره بعد اعلان مصر المفاوضة بسحب جميع قواتها من الخليج بعد المعاملة السيئة التي لاقاها المصريون في الكويت والسعودية.

منع الموسم الثقافي

منذ خمس سنوات بدأ الشباب المسلم في قرية توبلي بتنظيم موسم ثقافي سنوي يدعون اليه بعض الشخصيات والعلماء لاقاء محاضرات حول احد المواضيع الثقافية. وكانت فكرة الموسم قد جاءت للاء الفراغ الذي نتج عن غلق جمعية التوعية الاسلامية مطلع ١٩٨٤ ومنع جميع انشطتها. اما هذا العام فقد كان من المفترض ان يبدأ الموسم بتاريخ ١٥ مايو، الا ان المخابرات امرت احد اعضاء ادارة الاوقاف الجعفرية ان يوقف الموسم الثقافي، والا تعرض القائمون عليه للاعتقال. هذا هو رد آل خليفة على الدعوات العالمة للمزيد من حرية التعبير عن الرأي والانفتاح السياسي.

اصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا خاص (١٥ صفحة) بتاريخ ٩ مايو حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. واذاغ راديو لندن (القسم العربي) مقابلة مع ممثل المنظمة حول التقرير الذي اشار الى مياحت قلق المنظمة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في البحرين. كما اذاغ راديو هولندا خبر التقرير. ونشرت الصحف العالمية مثل الانديبندنت البريطانية ولوموند الفرنسية والصحف الاسبانية وجريدتا «العرب» و«القدس» العربيتان اللتان تصدران في لندن وغيرها نبأ التقرير.

هذا ولم يقل اي مصدر سياسي او اعلامي من الحكومة البحرانية التعليق باي صورة على ما جاء في التقرير. ويرجع سبب ذلك الى دقة التقرير فيما اورد من اسماء واحداث ودراسة لقوانين السلطة الخاصة بقمع المعارضين.

هذا وينتظر تاثير هذا التقرير على المواقف السياسية، خصوصا بعد ان اعلن رئيس المجموعة الاوروبية ميشال روكار، مؤخرا ان العلاقات مع دول الخليج يجب ان تربط بمسألة حقوق الانسان في دول الخليج. وبماكان القراء الكرام الحصول على نسخة من التقرير وذلك بالكتابة اما الى «صوت البحرين» او مباشرة الى المنظمة الدولية التي عنوانها:

Amnesty International,
1, Easton Road,
London EC1

المزيد من السجون الحديثة

تم افتتاح اربعة عشر زنزانا جماعية في سجن جو (رقم ٢). وتم الشروع في الوقت ذاته في بناء سجن مركزي اكبر من السجن الحالي وبجواره. وتم تصميم السجن لاستيعاب ٧٠٠ معتقل يتوقع ان يكون نصب الاسد فيها للمعتقلين السياسيين الذين يعانون من سوء المعاملة والتعذيب وسوء التغذية وضيق وقذارة الزنزانات.

الفرحة سرعان ما تبخرت. فالعراق ما يزال محكوما من قبل نظام صدام حسين الذي احدث الوبال لبلادها والمنطقة وبمجر كارتة بيئية لا مثيل لها في التاريخ حيث يشتمل النفط ليل نهار في آبار الكويت. وحتى الانظمة الخليجية اغلقت ملف العدوان العراقي واصبحت تفض الطرف عما حدث. وفي ظل الوجود العسكري الغربي في المنطقة، اصيحت حكومات الدول الخليجية ترتب اوضاعها لما بعد الحرب عن طريق ربط المنطقة باتفاقات عسكرية غير معلنه وتنازلات سياسية كبيرة، كل ذلك من اجل ان تبقى في الحكم. وهي بذلك لا تقل خيانة عن نظام صدام حسين الذي فضل ان يرهن العراق بشكل كامل في مقابل بقائه حاكما في بغداد، وهو يعلم ان نزوحه من الحكم سيخفف الضغط السياسي والاقتصادي على الشعب، وحكومات الخليج هي الاخرى تقدم التنازلات وتوقع الاتفاقات وتعدد الغرب بمال الشعب ضمن عقود ضخمة، كل ذلك مقابل ان تبقى حاكمه على الشعب بالحديد والنفار. فهي ترفض منح الحريات وترفض مبدأ المسامحة، وترفض مبدأ المشاركة الشعبية، وترفض احترام حقوق الانسان، وتبقى بعد ذلك مقبولة لحكم المنطقة في نظر الغرب، ويترك الشعب الخليجي وشأنه يعيش على الهامش ويترك كالألة ويهرم من المستلزمات الانسانية، انه عصر الرذلة على المبادئ والمعهود والمواثيق الدولية، اليس كذلك؟

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

انتهاكات حقوق الانسان مستمرة في الخليج

صدر الشهر الماضي في لندن اكبر تقرير دولي عن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وحدث صدى بدرجات مختلفة في المناطق المختلفة. التقرير المذكور اصدرته منظمة العفو الدولية، Amnesty International، واحتوى على جوانب شتى من انتهاكات حقوق الانسان في هذا البلد الخليجي على مدى عشرة اعوام، واعطى امثلة عديدة على مخالفة الاعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بطرق معاملة السجناء من قبل آل خليفة. وما جاء في التقرير الذي صدر باللغتين الانجليزية والعربية يكفي لصدور اداة دولية للنظام الخليجي، ولكن الاوضاع السياسية في المنطقة تحول دون ذلك. وهذا يعني ان هذه الشهادة الدولية ضد نظام آل خليفة لن تمنع الجهاز الامني في البحرين الذي يديره ضباط بريطانيون من الاستمرار في سوء معاملة السجناء السياسيين الذين تمتيرهم منظمة العفو الدولية «سجناء رأي» اي انهم مسجونون بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية التي لا تعتبر جرما في العرف الدولي. ومع ان التقرير صدر عن منظمة تتخذ من بريطانيا مقرا أساسيا لنشاطاتها، الا انه لا يحمل من وسائل الضغط على نظام آل خليفة الا الفصح الاعلامي لممارساته. اما ايان هندرسون، الذي يشرف على ادارة الجهاز القومي الخليجي فلن يعير التقرير اي اهتمام.

وهنا تجدر الاشارة الى ان ايان هندرسون حسب بعض المعلومات، كان هو المحرك الاساسي لقضية اعتقال عدد من المعارضين البحرانيين في بريطانيا العام الماضي. ويقول المعلومات انه اعطى المخابرات البريطانية معلومات مزورة حول المعارضين البحرانيين، ولكن بعد التحقيق معهم اتضح خطأ تلك المعلومات جملة وتفصيلا واتضح ان المعارضين هم ممن يؤمن بالحوار والحرية ومن الناشطين في مجال الدعوة لاحتراق حقوق الناس في البحرين والخليج. وعلى اثر ذلك حدثت زبوعه داخل النظام الخليجي بسبب الظهور امام اجهزة الاستخبارات البريطانية بمظهر غير لائق من التزوير والكتب والامعان في قمع الرأي الآخر، وطلب وقتها من ايان هندرسون مغادرة البلاد، ففعل. وتضيف المعلومات ان هندرسون رجع مؤخرا الى موطنه في ادارة المخابرات البحرانية، وهو المنصب الذي بقي فيه خمسة وعشرين عاما. وبهذا لم يعد هناك ما يدعو للتفاؤل بان النظام الخليجي يعترزم فتح صفحة جديدة مع المعارضة المتطابقة في البلاد، بل انه مستمر في قمعها شاعرا ان وراء دعما غربيا غير محدود، الامر الذي اصبح مقلقا للشعب البحراني ودافعا للتساؤل عن مدى مصداقية الشعارات التي رفعت خلال أزمة الكويت والتي فهم منها ان عهدا جديدا سيبدأ في الخليج بعد تحرير الكويت ويحرر قوات صدام حسين.

وبما يدعو للتشاؤم من امكان حدوث تغيير ديمقراطي في الخليج الاخبار التي ترد من دول المنطقة. ففي الكويت اعتقل خمسة اشخاص الشهر الماضي لانهم تحسوا للطلالبة باجراء اصلاحات سياسية وادارية في البلاد. وفشلت حكومة آل الصباح التي انشئت مؤخرا في تحديد موعد للانتخابات النيابية التي تطالب المعارضة بها، بل ان تشكيلة الحكومة نفسها بعثت موجة من الاستياء في الأوساط الكويتية لانها كرسبت الاعتقاد بان عقلية الحكومة القبلية لم تتغير شعرة واحدة عما كانت عليه قبل الاحتلال. هذا في الوقت الذي يشعر فيه الشعب الكويتي بفشل آل الصباح على كل المستويات قبل الاحتلال وخلالها وبعده. فلقد بقيت البلاد بدون لوازم الحياة اليومية لاكثر من شهرين بعد التحرير في الوقت الذي كان آل الصباح يعدون الشعب بأن هناك خططا جاهزة سيتم وضعها موضع التنفيذ بعد التحرير ميارة لاعادة الحياة الى وضعها الطبيعي. اما الآن فقد اتضح ان آل الصباح، كبقية العوامل الخليجية الحاكمة، لم تكن معنية الا بترتيب شؤون افرادها والتخطيط للانفراد بالحكم وقمع الحركة الشعبية المتصاعدة في البلاد. اما الصامدون، وهم الكويتيون الذين بقوا في البلاد طيلة فترة الاحتلال فانهم اشد الناس امتعاضا من السياسة الحكومية التي تحاول تهيمش دورهم وتتكرر لصلابتهم خلال الاحتلال. وهذا الشعور بالاستياء قد قلل من بريق تحرير الكويت، وجعل الكثيرين يبحثون عن فروع جوهريه بين الانظمة القبلية ونظام صدام حسين!

هذا الشعور بالاحباط يمتد جغرافيا ليشمل الوضع في الجزيرة العربية. فال سعود وبعدا بانشاء مجلس استشاري يعين فهد بن عبد العزيز افراده، ولكن كان هناك اندراك بان هذا الوعد ليس جديدا وان عصره اكثر من ربع قرن، وان النظام العائلي المستطردن يسمح باي تغير جوهري في الوضع الراهن. وهنا اصبح الغرب في قصص الاتهام، حيث امتنع تماما عن القيام باية خطوة لتشجيع اجواء الحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية، وانكفى باخراج العراق من الكويت والبحث عن ترتيبات امنية تعطي الامريكيين حق البقاء العسكري في الخليج. وهذا ما توصل اليه وزير الدفاع الامريكى ديك تشينى، خلال زيارته الشهر الماضي للمنطقة. وحصل الغرب كذلك على وعد من دول ما يسمى مجلس التعاون الخليجي المتداعي بالاعتراف بوجود «اسرائيل» وحضور اي مؤتمر للسلام ترعاه واشنطن في المنطقة. ويبدو ان الاعتراف الخليجي بالكيان الصهيوني كان في مقابل الحماية الامريكى للانظمة القبلية، وذلك بعدم الالاح على مسأله الحريات والديمقراطية التي قد تؤدي الى تغير في الوضع السياسي لصالح المعارضة الخليجية.

لقد فرحنا بتحرير الكويت وتمنيانا ان يكون انعقاد الجارة الشقيقة من العدوان البعثي بداية فوج للمنطقة وخروجاً من عهد العبودية للقبائل الحاكمة. ولكن هذه

ازمة البحرين الاقتصادية تحتاج لحل سياسي

في الرابع من مايو الماضي عقدت في لوكسمبورغ مفاوضات تجارية - سياسية بين دول السوق الأوروبية المشتركة ودول مجلس التعاون الخليجي. وتدور المحادثات، التي تأجلت نتيجة الغزو العراقي للكويت، حول طلب دول مجلس التعاون من أوروبا تسهيل عمليات تسويق منتجات البتروكيماويات والاولومنيوم من الخليج الى أوروبا. وحاولت الدول الخليجية مرارا اقتناع الدول الأوروبية برفع القيود الجمركية عن الصادرات الخليجية، بينما حاولت الدول الأوروبية من جهتها ادخال عناصر غير اقتصادية في المفاوضات مثل قضايا حقوق الانسان في الخليج.

وهناك ملاحظتان قد تبدوان للوهلة الاولى انهما متناقضتان، الاولى تتعلق بطريقة التعامل التجاري. وهنا نقف الى جانب الدول الخليجية في اصرارها على ضرورة ازالة الحواجز التي تضعها أوروبا امام المنتجات الصناعية غير النفطية من دول الخليج. فمن غير المعقول ان تبقى هذه الحواجز بينما تفتح اسواق الخليج الاستهلاكية على مصراعها لمنتجات دول السوق الأوروبية لا سيما بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا. والواقع ان الجانب الخليجي لا بد ان يكون موقفه التفاوضي اقوى بكثير من هذه الناحية من الطرف الآخر. ففي الوقت الذي تعتمد فيه دول الخليج على منتجات أوروبا، بالإضافة لأمريكا واليابان لسد احتياجاتها في مجالات التنمية والبناء والاستهلاك بمختلف انواعه وبدرجة تصل الى ٨٠٪، فان الدول الأوروبية لن تتأثر كثيراً بدخول النزر اليسير من منتجات الخليج غير النفطية.

الملاحظة الثانية ان دول السوق الأوروبية وفي محاولة منها لتقادي هذه المعادلة الواضحة المعالم تلجأ لفرض شروط سياسية مثل قضايا حقوق الانسان والديموقراطية في الخليج. ومع الاسف كان بود المعارضة الخليجية ان تتفق مع حكوماتها في الاختلاف على ادخال هذا العنصر الغريب على المفاوضات التجارية. غير ان سلوك العوائل الحاكمة تجاه قضايا الحقوق الانسانية لانباء الخليج والافتتاح السياسي لا تترك مجالاً الا ان تصفق لتدخل أوروبا في الشؤون الداخلية لدول الخليج؟

وهذا التصفيق ليس لأننا نؤمن باخلاص الدول الأوروبية في مساعيها الانسانية، فالامر لا يعدو كونه مناورة لتقوية الموقف التفاوضي الضعيف لأوروبا، وإنما لأن دول الخليج استطاعت ان تبعد الاضواء العالمية عن انظمتها الدكتاتورية لفترة طويلة.

غير ان الغزو العراقي وما كشف من هزال الحكم القبلي في الكويت، الذي هو بلا شك من اقوى انظمة الخليج واعرقها، قد سلط الاضواء على طبيعة هذه الانظمة. وعندما هبت جيوش الغرب لتحرير الكويت فان التساؤل هو حول اخلاقية الحرب من اجل اعادة آل صباح وحكمهم الاستبدادي.

ولما عاد آل صباح صدق ظن المشائمين اذ عادت حليلة لعادتها القديمة، وبدأ العمل الفوري لاقامة حكومة بوليسية تعتمد على المخابرات والاعتقال والتعذيب في استمرار حكمها بدلا من الحوار والمشاركة بين مختلف قطاعات الشعب. وعلى شاكلة الكويت قس ما يجري في دول الخليج الاخرى التي تعرضت لتقارير فاحصة خلال ازمة الخليج ثم فيها تعرية الحكومات لابتعادها عن الشعب وتبيان نقاط الضعف والتخلف العديدة. ويات واضحا ان النفط واموال النفط هي التي منعت انفجارا شعبيا في الخليج، وهي التي تمكن حكومات في منتهى الجهالة والاستبداد من الاستمرار في علاقات حسنة مع دول الغرب رغم انتهاكاتها الجسيمة لايسط حقوق الانسان.

هناك مناطق، بلا شك، لا تتمتع بنفس القدر من نعمة النفط، واهمها البحرين التي تعاني للسنة الرابعة او الخامسة على التوالي من عجوزات في الميزانية وتراجع في المكانية المالية. ومع ان الجزر في

وضع سكاني يسمح لها باستغلال قاعدة عمالية ماهرة واقتصاد متنوع، الا ان سياسة الحكومة تدفع بالحالة الاقتصادية للبلاد من سوء الى اسوأ. وفي تقرير نشر في مجلة "Meed" الاقتصادية الاسبوعية اشارت الكاتبة الى المشاكل الاقتصادية التي تعاني وستعاني منها البلاد. ففي الوقت الذي لا تتعدى فيه المنتجات النفطية ٤٠ الف برميل في اليوم (انتاج اوسعفة يستثنى دائما لاسباب معروفة!) فان اغلاق المملكة السعودية الباب امام نشاطات بنوك الاوفشور في عام ١٩٨٢، اي بعيد ازمة سوق المناخ الكويتية كان بداية النهاية لحملة الحكومة نحو تحويل البلاد الى مركز مالي للمؤسسات المصرفية العالمية. وكالعادة وحسب نظرية التنسيق الاقتصادي الاعوج في الخليج بدأت دبي لاحتلال هذه المكانة. والمعروف ان دبي قد نافست البحرين في مشاريع الالومنيوم والحوض الجاف وحتى الطيران المدني، وما هي تدخل على موضوع بنوك الاوفشور. في مقابل ذلك تنوي حكومة البحرين (حسب تقرير ميد) افتتاح منطقة للتجارة الحرة، الذي لم تذكره المجلة هو ان هذه الخطوة هي رد على دبي التي افتتحت قبل اعوام منطقة جبل علي للتجارة الحرة، وكل ذلك ضمن الحرب التجارية المستعرة بين دول مجلس "التعاون" الخليجي.

بالاضافة لتوسعة مشروع الالومنيوم هناك موضوع يثير بخر للاقتصاد البحراني، الا وهو احتمال تحول البلاد الى قاعدة عسكرية ضخمة للقيادة المشتركة للولايات المتحدة مما سيحرك التجارة المحلية ويساعد على نموها!! وبالفعل فان الخدمات سواء اكانت لعساكر امريكا او للسياح من دول الخليج (بلغوا اكثر من مليون و ٢٠٠ الف في العام الماضي) قد تكون المنقذ الوحيد لميزانية حكومة البحرين.

وكما هو الحال في محادثات السوق الأوروبية المشتركة، فان هناك مشاكل سياسية تتحدى هذين الموردين الاقتصاديين. الوجود الأمريكي (وربما البريطاني بدرجة اقل جدا) قد يساعد بعض رجال الاعمال، ويزيد من مردود الخدمات التي تقدمها شركات مثل بتلكو، ويحرك الاسواق والتجار المحليين لتوفير القدرة الشرائية لدى الجنود الامريكان. غير ان ذلك يعني تواجدهم في الاسواق وليس في الثكنات العسكرية كما كان سابقا والا اقتصرت الفائدة على بعض ابناء آل خليفة والمقربين منهم. اهم من كل ذلك هو الثمن السياسي الذي ستدفعه الحكومة. فوجود قوات امريكية في تركيا او الفلبين او كوريا او غيرها يمنح الحكومات المضيفة من التخفي عن اضرار الصحافة الغربية التي تسلط على انتهاكات حقوق الانسان وغياب الحياة النيابية. واذا حدث ذلك في البحرين والكويت والسعودية، فلن تقدر حكوماتها على طرد المراسلين الامريكان وغيرهم او تفرض عليهم رقابة صارمة، وبالتالي فستتال بعض حقها من النقد والشكاوي في الاعلام الغربي. وهنا مرتبط الفرس بالنسبة لدول الخليج، وبالذات البحرين التي تتعرض في كل يوم لانتقادات المنظمات الدولية لحقوق الانسان على انتهاكاتها المستمرة لكل اعرف التعامل الانساني.

ففي الوقت الذي وقف فيه ابناء البحرين ضد الغزو العراقي للكويت وممارسات ازام صدام تمارس مخابرات آل خليفة نفس الاعمال الاجرامية من اعتقالات ومحاكمات صورية وتعذيب للمواطنين. وفي الوقت الذي ظهرت فيه هذه الحكومات على ضعفها وهزلها، امتنع الناس من انتهاز الفرصة وخلق البلبلة في الجبهة الداخلية. ومقابل ذلك استمرت الحكومة في سياستها العدوانية ضد هؤلاء ناشرة الرعب في القرى كما عمل صدام حسين في الكويت.

اذا كيف يمكن للرأي العام الغربي ان يفهم وجود قوات يدفع هو روايتها لحماية المنطقة من ارباب امتال صدام، بينما تتولى الدفاع عن انظمة لا تقل عنه شراسة ودكتاتورية، وسيزيد من

محتتها طبعاً اندلاع اضطرابات عنيفة في الكويت ضد ممارسات آل صباح وهو ما تشير اليه كل المعلومات المتوفرة عن الوضع هناك.

من جهة ثانية فان مجيء الملايين من ابناء الخليج لزيارة البحرين والعكس سوف يخلق نوعاً من التفاهم والتقارب بين ابناء الشعوب الخليجية، هذا على جانب وعلى الجانب الآخر ستتضح معالم الفرق الشاسع في مستويات المعيشة الاقتصادية وال عمران السكاني بين ابناء البحرين وغيرهم من دول الخليج. وهذا التفاعل الاجتماعي له ابعاد سياسية خطيرة. فمن جهة تتوحد القوى الخليجية المعارضة عن طريق التواصل في مواقفها ونظراتها تجاه قضايا الحكم وحقوق الانسان، ومن جهة اخرى يجرح حكومة البحرين امام الضيوف والسكان في ان واحد.

فالزائر الخليجي سيرى القصور من جهة وبيوت ابناء الدخل المحدود (او المعدوم) من جهة اخرى. اصف الى ذلك فان سهولة التنقل قد يؤدي الى هجرة الابدني الماهر والعقول البحرانية الى الدول الخليجية الاخرى التي تدفع رواتب ضعف ما هو الحال في البحرين، او تجرد عدم وجود عمل لها في البلاد. وقد يقول البعض ان ذلك سيخفف على حكومة البحرين من ضغط البطالة. هذا الرأي ينقصه الوعي لحاجة البلاد الى العمالة الوطنية الماهرة، والتي بدونها لن يمكن بناء قاعدة صناعية ضرورية جداً للخروج من الازمة الاقتصادية. وهكذا فان وجود القوات الامريكية، او زيادة السياح الخليجين قد يوفر خياراً للسلطة لمعالجة الوضع الاقتصادي، غير ان ذلك يعني تعريض النظام السياسي لآل خليفة لامتحانات عسيرة. ومثل ذلك محادثات السوق الأوروبية المشتركة، حيث العامل السياسي يدخل ليفسد المعادلة الاقتصادية. والفصل بين الاقتصاد والسياسة هو مؤثر على ضعف الاول وفساد الثاني.

والمرجح هو اصلاح الوضع السياسي، واعطاء الناس الفرصة لمواجهة مرحلة ما بعد حرب الخليج دون هزات سياسية ودون خوف من جلاوزة المخابرات. المخرج لازمة الاقتصادية هو سياسي وليس العكس كما يحاول آل خليفة وغيرهم من حكام الخليج عمله.

الامن الاقليمي المتزعزع

هناك في خليجنا المبتل سباق مستعربين الحكومة والشعب لكسب الرأي العام. سبب ذلك ان حكم القبائل يخلج من النفوذ المنتصفة به كاستبداد والرجعية والقمع، ويعمل بدون كل او ملل لمخ تفاهم تأثير القوى المعارضة على مواقف العرب والمسلمين من النظام السياسي القائم. فالنظام السعودي مثلاً يسعى لكسب الموقفين العربي والاسلامي من خلال اغداق اموال النفط على مواقع القوة والتاثير كالمؤسسات الدينية والسياسية ودور الاعلام من جهة واحكام القبضة على الوضع الداخلي الى الدرجة التي تصبح المعارضة معها غير قادرة على اختراق الحصار السلطوي في مجال الدعاية والاعلام. فال سعود عملاً وما يزالون، لتبرير استمرار نظام حكمهم الذي لا يشبهه له في اي بلد آخر في هذا العالم واصروا على ان اوضاع الخليج لا تشبه اوضاع العالم وبالتالي فلا تجوز المطالبة بما هو معمول به في البلدان الاخرى من ديمقراطية

وكثيراً ما يستغرب الناس عند الحديث عن معارضة شعبية قوية للنظام السياسي في بلدان الخليج، لان اوضاع المجتمعات في هذه البلدان غير معروفة الا من خلال الابواق الاعلامية الرسمية التي تبذل عليها من الاموال ما يكفي لادارة الشؤون الاقتصادية لبلد كامل مثل السودان. ولهذا يعيش الخليجي محنة لا يعيشها الآخرون. فهو لا يتمتع بنعمة النفط الا لماماً، في الوقت الذي يعيش فيه تحت رحمة نظام قمعي لا مثيل له.

وال صباح الذين اعينوا ابي الحكم بعد سقوطهم المهين في الصيف الماضي يحتلون بدعم قوى التحالف وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. وهم منهمون حالياً بلمتهمان حقوق الانسان في الكويت كما كانوا متهمين قبل الغزو. وهناك الآلاف

ووترغيت البحرين

يوسف الزياتي وسمر فخر أسمان صعدت جهمما منذ مطلع الثمانينات. يوسف الزياتي قضى ثماني سنوات في جامعة الرياض يدرس الميكالوريوس، وكانت حكومتا البحرين والسعودية تسلمان جميع أمور طلاب البحرين بالرغم من كونه طالبا كفيرو. ويوسف الزياتي هو ذاته الذي حرم ١٢٠ طالبا بحرانيا عام ١٩٨٢ من دخول الجامعات السعودية بعد ان نشرت جريدة الجزيرة السعودية اسماءهم مقبولين على حساب السعودية. الـ ١٢٠ طالبا كانوا من أبناء الشيعة وهي جريمة بتقدير يوسف الزياتي. بعد تزوجه الى كلية الخليج عام ١٩٨٢ تم تعيينه مسؤول قبول الطلاب، وقام بالدور ذاته بتنفيذ الاهداف الطائفية التي تؤمن بها حركته الوهابية المدعومة من السلطة.

اما سمر فخر فقد رجع الى البحرين من الولايات المتحدة بعد حصوله على الدكتوراه في الكمبيوتر، وتم اعطاؤه منصبا يضاهي به عميد الكلية آنذاك. وقام فخر بتنفيذ نفس السياسة الطائفية بسبب انتمائه للحركة الوهابية. وقد عانى منهم جميع أبناء الشيعة في قضايا القبول وتقليل العلامات في الامتحانات وغيرها. اما الفضيحة التي انتشرت امرها الشهر الماضي فهي اكتشاف هيئة التدريس في الجامعة لاجهزة تنصت على المكاتب والهواتف اتضح ان الاثنين كانا يتجسسان على اعضاء هيئة التدريس.

وقامت هيئة التدريب بأشهار الامر وعرضه على بعض المسؤولين والصحافيين. ونشرت اخبار الخليج في عددها الصادر في (٩١/٥/١) خبر اكتشاف شبكة الاتصالات للتنصت وتسجيل مكالمات العاملين بدائرة

القبول والتسجيل في جامعة البحرين وان هذه التوصيلات تمتد الى التلفزيون الخاص في مكتب مدير الدائرة بحيث يتم التمكن من خلالها التنصت على جميع المكالمات الواردة والصادرة، اضافة الى امكانية تسجيل اية مكالمة يتلقاها المكتب الرئيسي للقبول والتسجيل. وتم ضبط اشربة واجهزة تسجيل واجهزة تنصت متقدمة في المكتب. وقد احتوت اشربة الكاسيت المضبوطة على مكالمات شخصية لمدير القبول والتسجيل واخرى تخص الموظفين ومساعدي المدير. وقد كتب على الاشربة المسجلة اسماء الاشخاص الذين يتم تسجيل مكالماتهم وتاريخ كل مكالمة. وكانت مجموعة من موظفي القبول والتسجيل وثلاثة من مساعدي رئيس الدائرة قد استطاعوا التوصل الى الاسلاك الممتدة الى هواتفهم والمتصلة بمكتب مدير الدائرة. ومن خلال تتبع هذه الخطوط وجد انها متصلة باجهزة موجودة ومستقرة داخل خزنة خاصة بمدير الدائرة. واكدت مصادر علمية انه تم اكتشاف وجود هذه الاجهزة يوم الاثنين ٤/٢٨ وتناقلت هذه المصادر الموضوع فيما بينها حتى امكن الاطلاع على محتويات هذه التسجيلات. وكان ضمن هذه المحتويات كلام لاهد العمداء ورؤساء الاقسام البحرينيين وبعض الاساتذة بالاضافة الى بعض اسرارهم الشخصية والتي شعروا هم شخصيا في مناسبات عدة ان هناك من يعرفها او يلصق بها. ولم يستطع احد من الذين شاهدوا هذه الاجهزة معرفة مدى انتشارها، حيث ساد اقتناع عام بانها قد تدور حول عدد كبير من منتسبي الجامعة واشخاص خارجها وذلك لدقة التنصت وتشعبه. وكان الموظفون المتضررون قد استدعوا شهودا في الجامعة لمتابعة الواقعة ثم قاموا بوضع المسجل والاشربة بين يدي رئيس مجلس امناء الجامعة، وزير التربية والتعليم الدكتور علي فخر الذي

زيارة زايد الى مسقط فتحت السفارة وابتقت الحدود

بين هذين البلدين، اكثر ادراكا لما حدث. فعندما تسافر من الامارات الى عمان تستوقفك على الحدود، نقطة جمارك تابعة للاولى بينما لا تجد ايا من ذلك لدى الثانية. وتكرر العملية عندما تكون مسافرا بالاتجاه العاكس. والملاحظ ان زيارة زايد هذه الى عمان احيطت بقدر كبير من الاستقبال الرسمي مما يشير الى حصول تقدم في العلاقات بين البلدين. ومن ضمن الاحتفالات الكبيرة كان الاحتفال بافتتاح سفارة الامارات في مسقط. وربما يعود عدم الاشارة الى هذا الحدث الى ان زعميي البلدين يخجلان من ذكر ذلك الى شعوب المنطقة. فكيف يمكن تصور بلدين خليجيين عضوين في تحالف مضى على تأسيسه اكثر من عقد من الزمن بدون ان يكون لاحدهما تمثيل دبلوماسي لدى الآخر. واذا كان لا يد من اعطاء تقييم لزيارة زايد فانها تعد انتصارا له. فسلطنة عمان برئاسة قابوس لا تعترف بدولة الامارات العربية المتحدة. فهي ترى ان هذه الاراضي الخليجية كلها، او الجزء الاكبر منها، هو جزء لا يتجزأ من الدولة العمانية

يتحرك، وكانهم يملكون الارض ومن عليها. والسبب يعود الى الجشع المادي في نفوس قوى الاستغلال الدولية، ذلك الجشع الذي يمنع اصحابه من رؤية الحق او الوقوف بجانب المظلومين والمحرومين. فهذا التامر ضد الناس قائم وله مصدايق كثيرا اهمها استمرار حالة القمع والاضطهاد امام المناظرين وبدون خجل او مراعاة لشعور انساني او قيم اخلاقية.

ان شعب الخليج يعيش محنة حقيقية لانه مخنوق على كل المستويات. فصوته ممنوع من الوصول الى خارج حدوده، ودوره في الحياة محدود، ياليلث وراء القوت، ولا نصيب له من الحرية التي يتطلع اليه الناس. وهو مطالب بالانصياع لما يقوله الامراء من اكبرهم الى ادناهم. وان لم يطوع نفسه لذلك فلا يلومن الا نفسه. هذه هي طريقة تعامل حكامه معه، وهي الطريقة التي يقرها الغرب اسلوبا للتعامل بين القبائل الحاكمة والشعوب المغلوبة على امرها. بعد هذا هل يمكن القول ان البحث عن استقرار اقليمي مرشح للنجاح حتى لو تعهدت اكبر القوى العالمية بالدفاع عن الانظمة المستبدة؟

عندما قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة بجولة على بقية الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي لم يثر ذلك استغراب المواطنين الخليجيين. فقد اعتادوا على تبادل الزيارات بين الرسميين وعقد المؤتمرات على مختلف المستويات على مدار السنة دون الخروج بنتائج عملية تذكر، حتى وان حصل ذلك فانه لا يتعدى حبرا على ورق يبقى حبيس الملفات والرفوف. ولكن عندما عاد زايد الى بلاده بعد ان زار السعودية والكويت والبحرين وقطر الشهر الماضي صارت الزيارة تكتسب بعض الاهمية ولكن ليس في ما تم مناقشته والتوصل اليه مع زعماء هذه البلدان الاربع بل عن اسباب تأخر زيارته لعمان كما كان متوقعا سابقا. فعمان عضو في المجلس المذكور. واذا كان ذلك خافيا على المواطن الخليجي الذي لم يعد يعطي اهتماما يذكر لمثل هذه التحركات لانه يرى فيه عملا ضده بدل ان يكون لصالحه، فان اهالي عمان والامارات، بل وكل الخليجيين الذين سنحت لهم الفرصة للسفر برا

من الناس، مواطنين وغيرهم يقبعون في المعتقلات بانتظار المحاكمات بدعوى تعاونهم مع قوات الاحتلال العراقية. كما ان هناك عشرات الكويتيين الذين اعتقلوا بعد التحرير بسبب مواقفهم المعارضة لاستمرار العقيلة الحاكمة في الكويت رغم التجربة المرة التي كانت نتيجة سيادة تلك العقيلة. يحدث ذلك امام مرآة قوى التحالف ومسمعها. وهي تبرر ذلك بأنه شأن داخلي، ولا تحرك ساكنا لمنع استمرار الاستبداد السلطوي وتحكم القبيلة في شؤون الناس بامسح صور ومنع الديمقراطية والتراجع عن العمل بالدستور. فلماذا يحدث ذلك وكيف تسمح القوى التي تعتبر نفسها مدافعة عن الديمقراطية وحقوق الانسان بدعم مثل هذا النظام. وفي البحرين، يمارس آل خليفة ايشع السياسات القمعية، ولا يخشون من احد، فكانهم ملكوا البلاد الى الابد. وحتى عندما يصدر تقرير دولي يدينهم كالتقرير الذي صدر الشهر الماضي عن منظمة العفو الدولية فان آل خليفة لا يعيرونه اي اهتمام لانهم لا يخشون غضب الاسيد لسبب واحد وهو ان ما يقومون به يحظى بقبول هؤلاء وكان الزمن واقف لا

وعد بمعالجة الامر ومتابعتها بنفسه. والمكتب حاليا تم غلقه باحكام ووضع تحت حراسة تامة من قبل رجال امن الجامعة. فبمكانه ان يعمل كل هذا في البحرين دون رخصة المخابرات. فهل سوف تته محاكمة هذا الشخص والآخرين الذين مارسوا الفساد الاداري على رؤوس الاشهاد. اننا نشيد بشجاعة هيئة التدريس لقيامهم بصورة جماعية بفضح هذا العمل. وبات الآن في حكم المؤكد ان الدعو يوسف الزياتي عنصر مخابراتي من الطراز الاول، وهذا ما لاحظته الطلبة البحرانين في جامعة الرياض بالسعودية منذ ان كان يدرس هناك في السبعينات (حيث كان طالبا جامعا فاشلا). ومن الواضح ايضا لكل لبيب ان التوصيلات الفنية وشبكة الاتصالات المتطورة جدا التي اكتشفت في وكره الجاسوسي في جامعة البحرين كان من ورائها مخابرات هندرسون التي ما فتئت ترصد كل تحرك طلابي داخل الجامعة بالاضافة الى هيئة التدريس. والمعنيون بالمراقبة الذين اكتشفوا متأخرين هذه الممارسة القذرة للتجسس على اعمالهم الشخصية قد لاحظوا ايضا ان جهاز التنصت الذي كان موجودا في مكتب يوسف الزياتي كان من الانواع المتطورة والتي يمنع دخولها البحرين منعا باتا، ولا تسمح وزارة الداخلية لاي جهة من الجهات باستعمال هذه الانواع من اجهزة التنصت، مما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك ان المخابرات هي التي ركبت هذا الجهاز ومن ثم وضعت تحت تصرف عميلها يوسف الزياتي والذي كان يزودها بالمعلومات اولا بأول. وفي الحقيقة يعجز القلم عن وصف هذه الفضيحة وهذا العار، اذ كيف يتحول مقر مقدس لنيل العلم الى وكر للتجسس والتنصت؟! ولكن ترى كم يوجد مثل شخصية يوسف الزياتي في مؤسسات البلاد الاخرى؟

ذات التاريخ العريق. وغبطة زايد تأتي من انه حقق الخطوة الاولى بينه وبين جاره الذي لا يعترف بوجود دولته. واذا كان الزعيان لا يمتلكان الشجاعة الكافية للاعلان عن افتتاح سفارة للامارات في مسقط فلا يتوقع منهما ذكر جوهر المحادثات.

لقد كان الموضوع الرئيس للزيارة هو محاولة التوصل لترسيم الحدود بين البلدين، وبالتحديد بين امارة ابوظبي وعمان، رغم التعقيم المطلق حول ذلك. الا ان مصالح الرجلين متباينة تباينا واضحا. فزايد يدرك تماما انه تجاوز السبعين من العمر. وبالرغم من عدم اعتلال صحته اليوم فان عليه، اذا ما أراد ان يورث الامارة لابنائه، ان يقضي على احد مصادر التهديد الرئيسية لامارته، وهي محط انظار جيرانه. ولقد وضحي، باراض واسعة غنية بالنفط لجاره الاكبر (السعودية) لتحقيق هذا الغرض. اما قابوس، الذي لم يكتشف النفط في بلده الا متأخرا، فليس باستطاعة ان يغمض عينيه عن امراض يعقبرها ملكه بعد ان كانت تحت سيطرة اجداده. ومن هنا يمكن الحكم على مدى صحة الاخبار التي تسربت حول قيام قوات عمانية بدخول اراضي ابو ظبي في الوقت الذي كانت فيه الحكومات الخليجية منشغلة بالازمة الناتجة عن احتلال العراق للاراضي الكويتية. صحيح ان قابوس لم يكن ينوي التقدم الى مدينة ابو ظبي والسيطرة عليها (هذا ان كان قادرا على ذلك)، الا ان الحدث يمكن اعتباره، اذا احسنا النيات، اشارة واضحة للطرف الاخر بعدم تناسي الموضوع. والملاحظ ان الجهات الرسمية حرصت على عدم طرح الموضوع فضلا عن تسريبه الى العامة، الامر الذي يمثل احراجا للزعماء الخليجيين عموما.

ويمكننا استنتاج ان عمان لم تكن ترحب بزيارة زايد الاخيرة الى مسقط من خلال الطريقة التي تمت بها الزيارة. فبعد ان قام زايد بجولته على الدول الخليجية الاربع عاد الى ابو ظبي ومكث فيها اربعة ايام كاملة بدون اعلان رسمي عن زيارته الى مسقط. وقد جرت في هذه الاثناء اتصالات بين مضاياخ الخليج من جهة وسلطان عمان من جهة اخرى لاقناعه باستقبال زايد. وكان هؤلاء شديدي القلق من عدم حصول الزيارة، الامر الذي يعني استمرار الخلافات الخليجية التي اخفقت، ولولادة محدودة، اثناء ازمة الخليج.

